

أثر التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية على ميزان المدفوعات في الجزائر
- دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة (1990-2020) -

The impact of coordination between monetary and fiscal policy on Algeria's balance of payments
-Analytical end econometric study during the period (1990-2020) -

فاتح غطاس^{1*}

¹كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (الجزائر)،

(ghettas.fatah@univ-ouargla.dz)

تاريخ الاستلام: 2023/10/11؛ تاريخ المراجعة: 2023/10/11؛ تاريخ القبول: 2023/12/31

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر التنسيق بين السياستين النقدية والمالية على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال وصف المفاهيم العامة لكل من السياسة النقدية والسياسة المالية وميزان المدفوعات، والمنهج التحليلي من خلال تحليل الوضعية النقدية والمالية وميزان المدفوعات للاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، والمنهج التجريبي بالاعتماد على نموذج شعاع الإنحدار الذاتي VAR، وقد تم استخدام الكتلة النقدية M_2 كمؤشر عن السياسة النقدية، والنفقات العامة كمؤشر عن السياسة المالية، والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات كمؤشر عن ميزان المدفوعات في الجزائر بالدولار الأمريكي.

ولقد خلصت الدراسة قياسيا بناء على متغيرات الدراسة إلى عدم تأثير كل من السياستين النقدية والمالية على ميزان المدفوعات نظرا لوجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين الكتلة النقدية M_2 ورصيد ميزان المدفوعات تتجه من رصيد ميزان المدفوعات نحو الكتلة النقدية، وعدم وجود علاقة سببية بين كل من النفقات العامة ورصيد ميزان المدفوعات من جهة، وعدم حضور حزمة الترتيبات المؤسسية اللازمة للتنسيق بين السياستين النقدية والمالية كاملة في الاقتصاد الوطني وغياب الكثير منها من جهة ثانية.

الكلمات المفتاح: سياسة نقدية؛ سياسة مالية؛ تنسيق السياسات؛ ميزان المدفوعات؛ نموذج VAR .

تصنيف JEL: E52 ; E62 ; E61; C22

Abstract: This study aims to analyze and measure the impact of monetary and fiscal policy coordination on Algeria's balance of payments during the period 1990-2020, The descriptive approach was adopted by describing the general concepts of monetary policy, fiscal policy, and balance of payments, as well as the analytical approach by analyzing the monetary and financial situation and the balance of payments of the Algerian economy during the study period, in addition to the experimental approach based on the Vector Autoregressive model VAR, The M_2 monetary mass was used as an indicator of monetary policy, public expenditures as an indicator of fiscal policy, and the total balance of payments as an indicator of the balance of payments in Algeria in US dollar. The study concluded econometrically, based on the variables of the study, that both monetary and fiscal policies did not affect the balance of payments due to the existence of a one-way causal relationship between the M_2 monetary mass and the balance of payments from the balance of payments towards the monetary mass. In addition, there is a non-causal relationship between public expenditures and the balance of payments on the one hand and the absence of the package of institutional arrangements necessary for coordination between monetary and fiscal policies in the national economy on the other hand.

Keywords: Monetary policy; Fiscal policy; Policies's coordination; Balance of payments; Model VAR.

Jel Classification Codes : C22; E61; E62; E52

* فاتح غطاس ghetas.fatah@univ-ouargla.dz

I - تمهيد :

تنتج عن العلاقات الاقتصادية المختلفة بين الدول فوائض لدى دول وعجزات لدى أخرى، وتعمل كلها على تحقيقي توازن الميزان العالمي، هذه العلاقات الاقتصادية يتم رصدها في سجل هو ميزان المدفوعات، ونتيجة التحولات المستمرة التي أدت إلى حالة الفوضى في أسواق النقد الدولية وإزدياد الصراع بين الدول، وكذلك النمو غير المتكافئ بين المراكز الرأسمالية، بالإضافة إلى الركود الاقتصادي نتيجة لتدهور النمو الاقتصادي، ظهرت إختلالات في وضع ميزان المدفوعات الخارجي للعديد من الدول الصناعية والنامية على حد سواء.

والجزائر كغيرها من الدول النفطية عانت من إختلالات إقتصادية ومالية ونقدية متعددة نتيجة أزمة النفط العالمية سنة 1986، مما أجبر السلطات العمومية منذ بداية التسعينات من القرن الماضي على تبني مجموعة من الإصلاحات على نطاق واسع، مست هذه الإصلاحات كل من السياسة النقدية والسياسة المالية، حيث تم تبني القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، ويعتبر أهم حدث ميز النظام المصرفي والمالي إبتداء من سنة 1990، والذي أبرز دور النقد والسياسة النقدية، ومن أجل تخفيف تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية تم تبني قانون الإصلاح الضريبي سنة 1992، مع تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد وفسح المجال للمبادرة الخاصة.

ومع الأهمية البالغة لميزان المدفوعات تحاول الدول من بينها الجزائر معالجة الإختلالات التي تطرأ على ميزان مدفوعاتها، الذي يعد من بين أهم المؤشرات الاقتصادية خطورة على الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بمركز ذلك البلد في المعاملات الاقتصادية الدولية، وتختلف طرق معالجتها على إختلاف الأساليب المؤدية لهذا الإختلال، من خلال إتباع مناهج ومداخل مختلفة، ولقد تعددت وتنوعت الأدوات والسياسات التي إستعملتها الدول في مواجهة المشاكل الاقتصادية كالبطالة والتضخم والتوازن في ميزان المدفوعات، فتعتمد الكثير من الدول بشكل رئيسي على فعالية كل من السياستين النقدية والمالية للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، ذلك لأن لكل منهما تأثيرات مشتركة على المستوى الكلي، كما تهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للنتائج والأسعار والعمالة وميزان المدفوعات، ومع أخذ قضية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية مكانة مهمة عند صانعي القرار الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، جاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير التنسيق بين هاتين السياستين على ميزان المدفوعات في الجزائر.

I.1- إشكالية الدراسة :

بناء على ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)؟

I.2- فرضية الدراسة :

إطلاقاً من الإشكالية المطروحة تقوم الدراسة بإختبار الفرضيات التالية:

- للسياستين النقدية والمالية أثر على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)؛
- توجد علاقة سببية في الاتجاهين بين الكتلة النقدية M_2 والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).

I.3- أهداف الدراسة :

- تمكن أهداف هذه الدراسة في الإجابة على التساؤل الوارد بصفة أساسية في الإشكالية، وتمثل في:
- التعرف على المفاهيم العامة لكل من السياسة النقدية والسياسة المالية والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية وميزان المدفوعات؛
- التعرف على أهم تطورات مؤشرات السياسة النقدية والسياسة المالية وميزان المدفوعات في الجزائر؛
- محاولة تحليل أثر التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية على ميزان المدفوعات في الجزائر من الناحية القياسية.

I.4- الدراسات السابقة :

تم الرجوع إلى بعض الأدبيات من أبحاث ومقالات للتعرف على جملة من الدراسات السابقة ذات الصلة، والتي تناولت هذا الموضوع، نذكر منها:

- نجد ما قامت به الباحثة مغلوي أمينة (2016)، بعنوان "الكفاءة النسبية للسياستين المالية والنقدية على ميزان مرفوعات: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1992-2014)"¹، هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى إستقصاء الكفاءة النسبية لكل من السياستين المالية والنقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة من سنة 1992 إلى سنة 2014، بإستخدام نموذج SVAR، وتمثلت المتغيرات في إجمالي النفقات

العامّة، عرض النقود بمفهومه الواسع، حركة رؤوس الأموال ورصيد الميزان التجاري، وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة النقدية أكثر كفاءة نسبياً من السياسة المالية على الميزان التجاري، بينما السياسة المالية كانت أكثر كفاءة من السياسة النقدية في التأثير على حركة رؤوس الأموال، كما توصلت الدراسة إلى أن تأثير السياسة النقدية في الجزائر كان لفترة زمنية أطول نسبياً من تأثير السياسة المالية على الميزان التجاري، بينما تأثير السياسة المالية أطول نسبياً من تأثير السياسة النقدية على حركة رؤوس الأموال.

- دراسة الباحث Lumengo Bonga-Bonga (2018)، بعنوان "Fiscal Policy, Monetary Policy and External imbalance: Cross-country evidence from Africas three largest economies"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى فاعلية آثار سياسات الاقتصاد الكلي (السياسة المالية والنقدية)، وسياسة سعر الصرف على الأرصدة الخارجية في ثلاث أكبر اقتصاديات في إفريقيا تم إختيارها على أساس حجم الناتج المحلي الإجمالي، وهي نيجيريا، جنوب إفريقيا ومصر خلال الفترة (1997-2015) بمعطيات فصلية باستخدام نموذج Panel VAR، وتمثلت المتغيرات في الإنفاق الحكومي، معدل الفائدة الاسمي قصير الأجل، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، رصيد الحساب الجاري، الناتج المحلي الحقيقي، وتوصلت الدراسة إلى أن أرصدة الحسابات الجارية في الدول الثلاث تتفاعل بشكل جيد مع السياسة المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف.

- كما قامت دراسة الباحث بوروشة كريم (2019)، تحت عنوان "دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر (1990-2016)"³، بتسليط الضوء على مدى فعالية كل من السياسة النقدية والسياسة المالية في تحقيق التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2016، ولقد استخدم الباحث نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR)، وأعتمد في ذلك على معدل الخصم وسعر الصرف والكتلة النقدية M2 كمتغيرات نقدية، ومتغيرين ماليين هما النفقات العامة ونتيجة الموازنة العامة، بالإضافة إلى الميزان الكلي كمؤشر للتوازن الخارجي، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير لنتيجة الموازنة العامة على ميزان المدفوعات مما يثبت ظاهرة العجز المزودج في الاقتصاد الجزائري، بينما لم يكن لسعر الصرف، معدل التضخم، العرض النقدي، والنفقات العامة أي تأثير على ميزان المدفوعات، وبالتالي لا يمكن تأكيد فعالية السياسة النقدية والمالية في التأثير على ميزان المدفوعات لخصوصية الاقتصاد الجزائري والذي يعاني من مشاكل هيكلية لا يمكن معالجتها بأدوات نقدية ومالية.

- وفي نفس المجال قام الباحثان عادل مختاري وأحمد بن البار (2021)، في دراسة بعنوان "إنعكاسات صدمات السياستين النقدية والمالية على التوازن الخارجي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 1990-2019 باستخدام منهجية (SVAR)"⁴، بإبراز تأثير صدمات السياستين النقدية والمالية ممثلتين في حجم الكتلة النقدية وسعر الصرف وحجم الاتفاق الحكومي على التوازن الخارجي الجزائري ممثلاً في ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2019 باستخدام منهجية أشعة الانحدار الذاتي الهيكلية (SVAR)، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها أن حدوث صدمة في سعر الصرف يخلق أثراً إيجابياً على ميزان المدفوعات في الأجلين القصير والطويل، كما أن حدوث صدمة في كل من حجم الكتلة النقدية والإنفاق الحكومي يخلق أثراً إيجابياً على ميزان المدفوعات في الأجل القصير ليتحول إلى أثر سلبي في الأجلين المتوسط والطويل، كما أظهرت النتائج فعالية السياسة النقدية في تحسين وضعية ميزان المدفوعات الجزائري وهذا عكس السياسة المالية.

- وتناولت دراسة الباحثان بن عمرة عبد الرزاق ومقراني عبد العزيز (2021)، بعنوان "دراسة قياسية لأثر السياسات المالية والنقدية على التوازن الخارجي في الجزائر 1990-2018"⁵، قياس أثر السياسات المالية والنقدية على التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، وبالاعتماد على منهجية ARDL، تم تقدير النموذج وفق صيغتين: الأولى تضم النفقات العامة والثانية تضم الإيرادات العامة كمؤشر عن السياسة المالية، والكتلة النقدية M2 كمؤشر عن السياسة النقدية، والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات كمؤشر عن التوازن الخارجي، وتوصلت الدراسة إلى أنه في الأجل الطويل السياسة المالية ذات فعالية نسبية في التأثير على التوازن الخارجي، في حين السياسة النقدية غير فعالة في التأثير على التوازن الخارجي وفق الصيغة الأولى، وأقل فاعلية مقارنة بتأثير السياسة المالية على التوازن الخارجي وفق الصيغة الثانية.

ومن خلال عرضنا للدراسات السابقة يتضح الاهتمام المتزايد بأثر السياستين النقدية والمالية على ميزان المدفوعات وضرورة التنسيق بينهما، إلا أن ما يميز هذه الدراسة هو إمتدادها لسنة 2020 حيث شهد هذه السنة بداية أزمة كوفيد-19 وما تبعها من ركود للاقتصاد العالمي وإغلاقاً للتجارة العالمية، حيث سجلت أغلب المؤشرات الاقتصادية الكلية لمعظم الدول على حد سواء تراجعاً وأحياناً أرقاماً سلبية، مما أجبر

السلطتين النقدية والمالية في الجزائر على إطلاق حزمة من التحفيز لإنعاش الاقتصاد الجزائري، من خلال تفعيل أدوات السياستين النقدية والمالية، وما يميز الدراسات السابقة أيضا أنها لم تتفق على نموذج موحد لقياس أثر السياستين النقدية والمالية على ميزان المدفوعات، فمنها من إعتد على SVAR وآخرون إعتدوا على نموذج Panel VAR ومنهم من إعتد على نموذج ARDL، في حين نجد أن دراسة (بورشة كريم، 2019) إعتدت على نموذج الإشعاع الذاتي VAR والذي بدورنا رأينا أنه الأصلح لدراستنا والأكثر ملائمة وهذا بالنظر للمتغيرات محل الدراسة من جهة وللخصائص التي يمتاز بها نموذج VAR من جهة ثانية.

5.I- الإطار النظري للدراسة :

غالبا ما يحدث تضارب بين أهداف السياستين النقدية والمالية، وهو ما يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف النقدية أو المالية بالشكل المطلوب، كما يؤدي إلى ضياع الكثير من الجهد والموارد دون فائدة تذكر، مما خلق قضية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وجعلها من القضايا ذات الأولوية في أجنحة صانعي القرار الاقتصادي في الدول المتقدمة أو النامية، وأصبحت مطلبا ضروريا تسعى جميع الدول إلى تحقيقه حتى يتسنى لها تحقيق أهدافها الاقتصادية الكلية، سنتطرق في هذا المحور إلى المفاهيم العامة لكل من السياسة النقدية والسياسة المالية والتنسيق بينهما بالإضافة إلى ماهية ميزان المدفوعات.

1.5.I- مفهوم السياسة النقدية :

تعتبر السياسة النقدية إحدى الأجزاء المهمة في السياسة الاقتصادية الكلية، حيث ظهرت بظهور البنوك المركزية وتطورت من خلال مختلف النظريات التي إهتمت بدراسة النقود، لذلك حظيت السياسة النقدية بإهتمام واسع وكبير في الفكر الاقتصادي لذا تعددت وتنوعت تعاريفها، ونذكر أهمها:

- يرى الاقتصادي **George Leland Bach** أن السياسة النقدية تمثل ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة، التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي، والتي تستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي، كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.⁶

- كما عرفها **عبد المجيد قدي** على أنها: الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين، وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود، على معدلات الفائدة وعلى شروط القروض.⁷

- الاقتصادي **جون مينارد كينز** يرى أن السياسة النقدية تعني مراقبة التغيرات في عرض النقود التي تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على سعر الفائدة في السوق النقدي.⁸

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف السياسة النقدية على أنها مجموعة من الأدوات والإجراءات المعتمدة من السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي للتأثير على المعروض النقدي من أجل تحقيق الأهداف المسطرة ضمن إطار إقتصادي معين.

2.5.I- مفهوم السياسة المالية :

إجتهد العديد من المفكرين الاقتصاديين من أجل إعطاء تعاريف للسياسة المالية، إلا أنها تتمحور حول نفس الأفكار، نذكر منها على سبيل المثال:

- يرى **لغاستون جيز** بأن السياسة المالية مجموعة القواعد التي يجب على الحكومات والهيئات العامة أن تطبقها في تحديد النفقات العامة وتأمين الموارد اللازمة لسد هذه النفقات من خلال توزيع أعبائها بين الأفراد.⁹

- كما عرفها كل من **الحلاق والعجلوني** أنها تشير السياسة المالية إلى الجهود والمحاولات الحكومية المعتمدة لتحقيق التوظيف الكامل دون التضخم وذلك من خلال سياسة الإنفاق والسياسة الضريبية وسياسة الاقتراض العام.¹⁰

- وعرفها **هيكل عبد العزيز فهمي** على أنها ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات للدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل، وكذلك بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات.¹¹

من خلال التعاريف السابقة يكمن تعريف السياسة المالية على أنها مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير المعتمدة من طرف الحكومة من أجل تحصيل إيرادات وتحديد حجم الإنفاق بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة ومواجهة مختلف الظروف المتغيرة.

I.3.5- الإطار النظري للتنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية :

نظرا للتعارض المحتمل بين أهداف السياستين النقدية والمالية أثناء تحقيق الأهداف الاقتصادية، بات من الضروري جعل من التنسيق بينهما ضرورة ملحة في الواقع الاقتصادي، ولفهم هذه الأفكار أكثر قدمت العديد من المفاهيم حول معنى التنسيق، نعرض منها ما يلي:

- قدمه **Lain Begg** وهو تعريف مبسط للتنسيق بين السياستين النقدية والمالية، وينصرف معناه إلى التدابير التي تضمن أن القرارات التي يتم إتخاذها من قبل صانعي القرار بإحدى السياستين لا يترتب عليها آثارا غير مباشرة وغير مرجوة في السياسة الأخرى، ويؤكد أن أفضل صور التنسيق على الإطلاق هي تلك التي تنطوي على اشتراك صانعي القرار بكل من السياستين في تحديد أهدافهم، الأمر الذي يؤدي إلى تعظيم النتائج المحققة من السياستين معا، وهو ما يعني أن يتفق تصميم أهداف السياسة المالية مع أهداف السياسة النقدية، مما يعزز التوسع في السوق المحلية بحيث يكون أثرها متسقا ومنسجما، كأن يتفق البنك المركزي والسلطة المالية على مقدار العجز المالي وتمويله¹².

- يقدم **Powel Marszlek** تعريفاً آخر حيث يعرف التنسيق بين السياستين على أنه الآلية التي يتم من خلالها التفاوض بين سلطتين تتمتع كل منهما باستقلالها عن الأخرى- البنك المركزي والحكومة- وذلك بغية تحقيق أفضل النتائج المرجوة من كليهما، وخلق الإطار الملائم لتفعيل أداء كلتا السلطتين¹³.

من المفاهيم السابقة نجد أن التنسيق بين السياستين النقدية والمالية يأخذ أحد الشكلين التاليين¹⁴:

- **الشكل الأول:** هو الاتصال المتواصل بين صانعي السياسات النقدية والمالية للتشاور عند وضع الأهداف، ووضع السياسات وتنفيذها؛
- **الشكل الثاني:** وجود تنسيق بين السياستين على المستوى المؤسسي من خلال الجلوس والاشتراك معا في تحديد الأهداف لكل منهما، ومتابعة تنفيذ السياسات وتعديلها عند اللزوم، ويتأتى ذلك من خلال اللجان المشتركة بين السلطتين النقدية والمالية التي تهتم بهذا الأمر.

وتمثل ترتيبات التنسيق بين السياستين النقدية والمالية شرط من شروط الرئيسية المحددة لدور ومسؤولية كل من السلطة المالية والسلطة النقدية وتشمل هذه الترتيبات بإختصار¹⁵:

- إستقلالية البنك المركزي؛
- وضع ضوابط للاقتراض المباشر من البنك المركزي من قبل الحكومة؛
- منع التعارض بين أهداف السياستين النقدية والمالية؛
- توازن الميزانية أو الحد من العجز الموازي؛
- ترتيبات مجلس العملة؛
- ترتيبات تتعلق بشكل العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية.

I.4.5- مفهوم ميزان المدفوعات :

هناك العديد من التعاريف تعكس إجتهدات مختلفة في مصدرها وشكلها، لكن منسجمة في معناها، نذكر منها:

- عرفه **هوشييار معروف** على أنه سجل محاسبي أو إحصائي موثق رسمياً يعتمد قيماً مزدوجاً لخلاصة المقبوضات والمدفوعات اللتين تترتب عليهما حقوق دائنة وإلتزامات مديونية للمقيمين من الأشخاص الطبيعيين والقانونيين من دولة ما من الخارج نتيجة للمبادلات الاقتصادية والتحويلات الخارجية سواء كانت من طرف واحد أو من طرفين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة¹⁶.

- عرفته **زينب حسين** على أنه سجل لحقوق الدولة وديونها خلال فترة معينة¹⁷.

- كما عرفه **السيد محمد** بأنه سجل منظم أو بيان حسابي شامل، لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدولة الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة¹⁸.

ومما سبق يمكن تعريف ميزان المدفوعات على أنه بيان إحصائي أو سجل محاسبي يتم فيه تسجيل جميع العمليات التجارية، والمالية والنقدية، التي تتم بين المقيمين في دولة ما ونظرائهم في الخارج وذلك خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.

I.6- تطور مؤشرات السياسة النقدية والسياسة المالية وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020):

ترتبط السياسات الاقتصادية في الجزائر بالظروف السائدة محليا ودوليا، والتي ساهمت في الانتقال من مرحلة إلى أخرى، وعرفت السياستين النقدية والمالية وكذلك ميزان المدفوعات في الجزائر عدة محطات وتطورات وهذا راجع إلى عدة عوامل منها: العامل الاقتصادي والمتمثل في ضرورة تغير الهيكل الاقتصادي، العامل الاجتماعي والمتمثل في الزيادة المستمرة للطلب، والعامل المالي والمتمثل في العسر أو اليسر المالي نتيجة لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

I.6.1- تطور الكتلة النقدية M_2 كمؤشر للسياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة :

بغيت مساندة المستجندات التي تطرأ على الاقتصاد الوطني شهدت السياسة النقدية في الجزائر عدة تطورات، ومن أجل تحليل هذه التطورات خلال فترة الدراسة سنركز على أهم مؤشر للسياسة النقدية ألا وهو الكتلة النقدية بمفهومها الواسع M_2 (كما هو موضح في الشكل 1)، والمتكونة من العرض النقدي M_1 والودائع لأجل أو ما يعرف بشبه النقد، حيث عرفت الكتلة النقدية M_2 بالأسعار الجارية نموا كبيرا في الحجم خلال فترة الدراسة 1990-2020، حيث إنتقلت من 343.00 مليون دج في العام 1990 إلى 2022.53 مليون دج في العام 2000، ثم إنتقلت إلى 17659.64 مليون دج في عام 2020، أي تضاعفت بأكثر من 51 مرة، حيث سجلنا أعلى معدل نمو للكتلة النقدية M_2 سنة 1998 بأزيد من 47 %، في حين سجلت أدنى معدلات نمو للكتلة النقدية سنتي 2019 و2020 بمعدل -0.78 % و 0.13 % على التوالي، وهذا بعد تخلي السلطات النقدية في البلاد عن سياسة التيسير الكمي (التمويل غير التقليدي)، الذي أقرته المادة 45 مكرر من القانون رقم 10/17 المتعمم للأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، والتي تنص على أن يقوم البنك المركزي بشكل إستثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشر من الخزينة السندات المالية التي تصدرها، حيث تم طبع ما يقارب 6555.2 مليار دج أي حوالي 55 مليار دولار بين سنتي 2017 وسنة 2019، ومن جهة ثانية تأثير أزمة جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي والجزائري وما سببته من شلل في الاقتصاد وتأثيرها على مستوى السيولة في النظام المصرفي الجزائري.

I.6.2- تطور النفقات العامة كمؤشر للسياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة :

تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الأهداف التنموية كصورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، كما تعتبر أداة من أدوات تنفيذ البرامج الحكومية، ولقد عرفت النفقات العامة في الجزائر تطورا ملحوظا، ذلك راجع لطبيعة الاقتصاد الوطني والظروف الاقتصادية المحيطة، ومن أجل تتبع تطور السياسة المالية خلال فترة الدراسة سنركز على أهم مؤشر للسياسة المالية ألا وهو النفقات العامة (كما هو موضح في الشكل 2)، حيث يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى مرحلتين أساسيتين كما يلي:

- **المرحلة الأولى (1990-2000) :** والملاحظ في هذه المرحلة هو التزايد المستمر للنفقات العامة من سنة إلى أخرى، فرغم أنها بدأت متواضعة في بداية المرحلة أي سنة 1990 بقيمة 136.5 مليار دينار جزائري، إلا أنها عرفت نمو تدريجي حيث وصلت إلى ما قيمته 759.61 مليار دينار في العام 1995، بمعدل نمو سنوي وصل إلى 34.13 %، وسميت هذه المرحلة (1990-1995) بمرحلة إتفاقيات الاستعداد الائتماني، وتعود الزيادة في النفقات العامة خلال هذه المرحلة إلى زيادة الرواتب والأجور وتسديد ديون المؤسسات العمومية في إطار منح إستقلالية مالية لهاته المؤسسات، إضافة إلى إرتفاع معدلات التضخم والتي فاقت 20 % خلال سنوات هذه المرحلة وتراجع قيمة الدينار الجزائري إثر التخفيضات المتتالية، لتتراجع سنة 1996 لتصل إلى 724.60 مليار دينار جزائري بانخفاض قدره 4.61 %، ثم تعاود الإرتفاع في السنوات التالية لتصل إلى 961.68 مليار دينار في العام 1999، ثم 1178.12 مليار دينار في العام 2000، ولكن بمعدلات نمو ضعيفة مقارنة بالمرحلة السابقة، إذ بلغ بمعدل نمو النفقات العامة سنة 2000 حوالي 22.5 %، ويرجع هذا التراجع في معدلات نمو النفقات العامة إلى ترشيد الإنفاق العمومي ورفع بعض أشكال الدعم المقدمة من طرف الدولة في إطار برنامج التعديل والإصلاح الهيكلي التي أبرمتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي.

- **المرحلة الثانية (2001-2020) :** وتميزت هذه المرحلة بإطلاق الجزائر لمشاريع تنموية عملاقة، وسميت بمرحلة برامج الإنعاش الاقتصادي، مما فسر الزيادة المتسارعة للنفقات العامة في الجزائر، والتي بدأتها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) حيث خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دج ثم إرتفع غلافه النهائي إلى 1216 مليار دج بعد إضافة مشاريع جديدة وإجراء تقييمات لمشاريع سابقة، وهذا ما يفسر إنتقال النفقات العامة من 1321.02 مليار دج سنة 2001 إلى 1888.93 مليار دج، بعدها تم الشروع في برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، حيث خصص له غلاف مالي أولي قدره 7489 مليار دج ليصل بعدها إلى حوالي 9680 مليار دج، وهو ما يفسر إنتقال النفقات العامة من 2052.03 مليار دج سنة 2005 إلى 4246.33 مليار دج سنة 2009، ثم إنتقلت الجزائر مباشرة إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو (2010-2014)، حيث خصص له إعتقاد مالي قدره 11534 مليار دج، حيث إنتقلت النفقات العامة بدورها من 4466.94 مليار دج إلى 6995.70 مليار دج، وأخيرا تم تسطير برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)، وكان من المقرر أن يستمر إلى غاية 2019 ولكن نظرا للضائقة المالية التي مست الجزائر على إثر انخفاض احتياطي النقد الأجنبي إلى اقل من 100 مليار دولار، بالإضافة إلى انخفاض مناحات صندوق ضبط الإيرادات والذي سجل رصيد صفري سنة 2017 إقتصر تنفيذه إلى غاية سنة 2018 فقط، أما نفقات التجهيز فشهدت تجميد للمشاريع المسجلة وغير المنطلقة، إذ سجلنا أربعة معدلات نمو سلبية للنفقات العامة في هذه المرحلة وهي -4.69 %، -2.04 %، -8.18 % و -8.57 % خلال سنوات 2016، 2017 و 2019، 2020 على التوالي، حيث بلغت النفقات العامة 7823.11 مليار دج

في سنة 2020 (بداية أزمة كوفيد-19)، ونتيجة تراجع مداخيلها لجأت الجزائر إلى إتخاذ حزمة من التدابير التقشفية لتخفيض نفقات التشغيل وعلى رأسها تجميد عمليات التوظيف مما أدى إلى انخفاض نفقات التشغيل.

I.6.3- تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) :

عرف الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عدة اضطرابات خلال فترة الدراسة (كما هو موضح في الشكل رقم (03))، وذلك نتيجة إرتباطه الوثيق بأسعار النفط في الأسواق العالمية والتي عرفت عدة تقلبات، ويعبر الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عن محصلة الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات، حيث سجل هذا الرصيد عجز في بداية الدراسة بمقدار 0.22 مليار دولار، ثم إنتقل إلى فائض سنّي 1991 و1992 بمقدار 0.50 و0.24 مليار دولار على التوالي، وهذا راجع إلى تحسن الميزان التجاري، ليتحول إلى عجز مستمر إبتداء من سنة 1993 إلى سنة 1999 بإستثناء سنة 1997 حيث سجل الرصيد فائض قدره 1.16 مليار دولار، وقد سجل الرصيد عجزا قياسيّا سنة 1995 بلغ 6.31 مليار دولار ليصل العجز سنة 1999 إلى 2,38 مليار دولار، نتيجة تراجع رصيد الميزان التجاري وإرتفاع عجز ميزان الخدمات وحساب رأس المال نتيجة إرتفاع خدمات المديونية الخارجية، وقد سجل الرصيد فائضا معتبرا سنة 2000 قدر بلغ 7.57 مليار دولار نتيجة التحسن الكبير في الميزان التجاري وكذلك إنخفاض عجز حساب رأس المال، ولقد سجل رصيد ميزان المدفوعات فوائض معتبرة بداية من سنة 2001 إلى سنة 2008 وذلك بأرصدة متفاوتة حيث بلغ 6.19 مليار دولار ثم 16.94 مليار دولار و36.99 مليار دولار سنوات 2001 و2005 ثم 2008 على التوالي، ويعود هذا التطور المستمر إلى الارتفاع المتواصل لرصيد الميزان التجاري نتيجة إرتفاع أسعار النفط، ولكن بحلول سنة 2009 وبعد الأزمة المالية العالمية مباشرة تماوى رصيد ميزان المدفوعات إلى 3.86 مليار دولار، أي بتراجع نسبته 89.56%، ليستعيد عافيته سنة 2010 مسجلا فائضا بلغ 15.33 مليار دولار، ثم يرتفع الفائض سنة 2011 إلى 20.14 مليار دولار، ثم ينخفض إلى 12.06 مليار دولار سنة 2012، ويعود هذا التحسن خلال هذه الفترة إلى إرتفاع أسعار النفط وتعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية، بينما سجل الرصيد فائضا ضئيلا قدره 0.13 مليار دولار سنة 2013 نتيجة الارتفاع المتزايد للواردات، ليدخل الرصيد الإجمالي في عجز مزمن بداية من سنة 2014 إلى سنة 2020، إذ سجل عجزا معتبرا مقداره 27.54 مليار دولار سنة 2015، لينخفض هذا العجز سنة 2020 إلى 16.37 مليار دولار، ويعود تفاقم هذا العجز إلى الصدمة النفطية التي عرفتتها أسواق النفط العالمية بين سنتي 2014 و2016، إذ تماوت الأسعار من 100 دولار إلى 45 دولار في ظرف سنتين فقط، ثم تلتها أزمة كوفيد-19 التي شلت حركة الاقتصاد العالمي وتماوت على إثرها أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى ما دون 20 دولار.

I.7- الترتيبات المؤسسية للتنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) :

في ظل الإصلاحات التي مست كلا من السياستين النقدية والمالية كان من الضروري الوقوف على مدى استيفاء الترتيبات المؤسسية اللازمة لتحسيد التنسيق بين السياستين النقدية والمالية عبر سنوات الدراسة من خلال العناصر التالية:

I.7-1- إستقلالية البنك المركزي: وتعتمد هذه الاستقلالية على تركيز البنك المركزي في ضبط واستقرار المستوى العام للأسعار، ووجود قانون ينص على إستقلاليته نضا واضحا من حيث الاستقلال المالي وإستقلال إدارته عن الحكومة، وكذلك صلاحية بنك الجزائر وحرية في تصميم السياسة النقدية وتنفيذها، فجد أنه خلال فترة الدراسة شهدت الجزائر صدور نصين تشريعيين للنقد والقرض سنتي 1990 و2003 وهما على التوالي القانون رقم 10/90¹⁹، والأمر رقم 11/03²⁰ وفي كلا النصين التشريعيين مواد تشير إلى كيفية تعيين وإقالة محافظ بنك الجزائر وكبار المسؤولين في البنك، فالمحافظ يعين من طرف رئيس الجمهورية و لمدة 06 سنوات ويمكن تجديدها طبقا للمادة 22 من القانون رقم 10/90، كما نصت المواد رقم 42 من نفس القانون و62 من الأمر رقم 11/03 على أعضاء مجلس النقد والقرض الذي يتمتع بأوسع الصلاحيات لإدارة شؤون البنك، أما عن إدارة السياسة النقدية وتدخل الحكومة في رسمها فقد نصت المادة 36 من الأمر رقم 11/03 فإن الحكومة تستشير بنك الجزائر في كل مشروع قانون ونص تنظيمي يتعلقان بالمسائل المالية والنقدية، أما عن الاستقلالية المالية والمسائلة فيتمتع بنك الجزائر بالاستقلالية المالية كما نصت على ذلك المادة 09 من الأمر رقم 11/03 والمادة 02 من الأمر رقم 04/10²¹ المعدل والمتمم له فبنك الجزائر مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويعد تاجرا في علاقاته مع الغير ويحكمه القانون التجاري ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ومراقبة مجلس المحاسبة.

I.7-2- وضع ضوابط للاقتراض المباشر من البنك المركزي من قبل الحكومة: تعتبر من أهم الترتيبات المؤسسية اللازمة لتدعيم إستقلالية

بنك الجزائر، فلقد أقرت المادة 78 من القانون رقم 10/90 على أنه يمكن لبنك الجزائر أن يمنح الخزينة مكشوفات بالحساب الجاري لمدة أقصاها

240 يوما متتالية أو غير متتالية خلال السنة الواحدة على أن يتم ذلك على أساس تعاقدي وفي حدود 10% من الإيرادات العادية للدولة المثبتة خلال السنة المالية السابقة، بحيث يجب تسديدها قبل نهاية كل سنة مالية، كما نصت المادة 46 من الأمر رقم 11/03 على أن المكشوفات المرخص بها تفضي إلى تقاضي عمولة إدارة تحدد نسبتها وكيفيةها بالاتفاق مع الوزير المكلف بالمالية، كما يرخص لبنك الجزائر أن يجمع الخزينة بصفة إستثنائية تسبيقات توجه حصريا للتسيير النشط للمديونية العمومية الخارجية، كما نصت المادة 45 مكرر من القانون رقم 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المتمم للأمر رقم 11/03²² والتي تنص على أن يقوم البنك المركزي بشكل استثنائي لمدة خمس سنوات بشراء مباشر من الخزينة السندات المالية التي تصدرها، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في تغطية احتياجات تمويل الخزينة وتمويل الدين العمومي الداخلي، وكذلك تمويل الصندوق الوطني للاستثمار، تنفذ هذه الآلية مرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية والذي ينبغي أن تقضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه أقصى تقدير إلى توازنات خزينة الدولة، وتوازن الميزان المدفوعات.

I.7-3- منع التعارض بين أهداف السياستين النقدية والمالية: من أجل الحد من التكاليف التي تتكبدها الخزينة العمومية من خلال السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في الأسعار جراء ضغوطات السياسة المالية كان من الضرورة بما كان التنسيق بين الهيئتين النقدية والمالية، فمعد صدور القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض إلى غاية صدور نص الأمر رقم 11/03 ظلت مهمة بنك الجزائر كما هي وهي الحفاظ على نمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، وبعد صدور الأمر رقم 04/10 وفي مادته رقم 35 تم إعادة ترتيب أهداف السياسة النقدية، حيث حددت بدقة الأولوية الأولى لبنك الجزائر المتمثلة في الحفاظ على استقرار الأسعار وضبط التضخم ثم الحفاظ على نمو سريع للاقتصاد وتخفيض البطالة كأولوية ثانوية، وعلية يتضح جليا أن هذا التعديل أحرى كان يسعى إلى ضرورة الحد من التعارض الحاصل بين السياستين النقدية والمالية في تحقيق استقرار الأسعار وزيادة معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في ظل ضخامة النفقات العامة وزيادة حجم التمويلات المختلفة للميزانية خاصة للفترة الممتدة من 2001 إلى 2017، فقد نفذ بنك الجزائر سياسته جنبا إلى جنب مع تنفيذ السلطات المالية لسياستها المالية التوسعية.

I.7-4- توازن الميزانية أو الحد من العجز الموازي: يشمل الاستقرار الاقتصادي على صعيد المالية العامة عدة محاور من بينها توازن أوضاع الميزانية العامة للدولة، ولقد شهدت فترة الدراسة عجزا مستمرا للميزانية العامة للدولة، وعملت الحكومة على الالتزام بإجراءات توازن الميزانية أو محاولة خفض من العجز الموازي، وذلك من خلال قاعدة الاقتراض إذ لم تقلص الحكومة من وتيرة لجوءها إلى البنوك التجارية للحصول على قروض داخلية، ولكن هذا الإجراء كان في ظل تقليل الحكومة من لجوءها إلى الاقتراض الخارجي بعد عملية التسديد المسبق للديون الخارجية، وتمكنت الحكومة من إدارة الدين العام في الاقتصاد الوطني بوصول مستوى الدين العام الحكومي إلى حدود آمنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فبالرغم من قوة المركز المالي للحكومة خاصة في الفترة (2001-2014) أي قبل الازمة النفطية، والمتمثلة في زيادة إدارتها المالية في بنك الجزائر وتراكمها على شكل ودائع للخزينة العمومية، إلا أن عجز ميزانية الدولة كانت في تزايد مما انعكس سلبا على الانضباط المالي للحكومة، حيث أجبرها إلى اللجوء إلى بنك الجزائر من أجل الحصول على تسبيقات واستبدال الأصول الخارجية بالدينار الجزائري، وإلى البنوك التجارية للحصول على كتلة من القروض الداخلية والمتدفقة إلى الأفراد والمؤسسات على شكل نقود وأوراق للتداول ما رفع نسبة الأساس النقدي، كما توجهت الحكومة إلى سياسة غير منشأة للتضخم عن طريق صندوق ضبط الإيرادات لتمويل العجز المالي، وأدى هذا الصندوق إلى تعزيز درجة استقلالية بنك الجزائر عن السلطة المالية وإلى التقليل من الضغوط الحكومية للحصول على التمويل المباشر من الجهاز المصرفي.

I.7-5- ترتيبات مجلس الإشراف على العملة: يتولى إدارة بنك الجزائر محافظ يساعد ثلاثة نواب محافظ، ويعين جميعهم بموجب مرسوم رئاسي من رئيس الجمهورية، كما يدير البنك مجلس إدارة يتكون من المحافظ، ونوابه الثلاثة وثلاثة موظفين ذوي أعلى درجة يعينهم رئيس الجمهورية بمرسوم رئاسي، يسمى هذا المجلس بمجلس النقد والقرض ويتمتع بأوسع الصلاحيات لإدارة شؤون بنك الجزائر طبقا للمادة 42 من القانون رقم 10/90 والمادة رقم 62 من الأمر رقم 11/03، ومن المهام المنوطة بهذا المجلس إصدار النقد على النحو المنصوص عليه في المادتين 4 و5 من نفس القانون وضمنا تغطيته²³.

I.7-6- ترتيبات تتعلق بشكل العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية: شهدت الفترة في كثير من الحالات تدخل السلطات المالية في قرارات السلطة النقدية فيما يخص تصميم وتنفيذ السياسة النقدية واستخدام أدواتها والمحددة بالنظام رقم 02/09 المؤرخ في 26/05/2009

المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدائها وإجراءاتها المعدل والمتمم²⁴ مما عطل المهمة الأساسية للبنك والمتمثلة في تحقيق استقرار الأسعار، مما يجبر الهيئتين النقدية المالية المتمثلتين في بنك الجزائر ووزارة المالية إلى التوجه نحو إنشاء لجنة مشتركة تمنح درجة استقلالية أكبر لبنك الجزائر تكون مكتملة للهيئتين وليست بديلة عنهما، تهدف الدولة من خلالها إلى تعزيز التشاور والتعاون بين السلطتين النقدية والمالية، وتضع ميثاقا يكون بمثابة جزء مهم من آلية واسعة للتنسيق، وركيزة أساسية لوضع خطوط إرشادية واضحة للتنسيق بين السياستين، فالعلاقة من المفترض أن تكون على أساس قوي ومتين بين الهيئتين، والتي تستهدف إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي تركز بصفة أساسية على ضرورة إقامة تنسيق بين السياستين على أساس التشاور والتعاون بما يضمن العمل على التحكم في نمو السيولة النقدية (التضخم)، وزيادة نمو الناتج والتوظيف²⁵.

كما سبق يتضح أنه من الصعب وجود آلية للتنسيق بين السياستين النقدية والمالية ويعزى ذلك إلى عدم وجود لجان تنسيق مشتركة تعمل على تناسق القرارات النقدية والمالية بين بنك الجزائر ووزارة المالية، بحيث تجتمع بشكل دوري لتحديد الإطار العملي لتنسيق السياسة الاقتصادية الكلية، ما يساهم في تحسين الأداء الاقتصادي للاقتصاد الوطني، كما يلاحظ عدم حضور حزمة الترتيبات اللازمة للتنسيق كاملة في الاقتصاد الوطني الجزائري وغياب الكثير منها، مما سبب تراجع أداء السياستين في ضبط الاختلالات الاقتصادية وتحقيق منظومة التوازن والاستقرار الاقتصادي وتضعيف عملية التنسيق بين الهيئتين النقدية والمالية.

II - الطريقة والأدوات :

1.II- متغيرات الدراسة :

تم الاعتماد على بيانات سنوية لثلاثة متغيرات لدراسة تطابق فرضيات النموذج في الجزائر خلال الفترة من سنة 1990 إلى سنة 2020، تم استخدام المتغيرات التالية:

- المتغير التابع المعبر عن ميزان المدفوعات : هو الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر بالدولار الأمريكي، ويرمز له بالرمز BP.
 - المتغير المستقل المعبر عن السياسة النقدية : هي الكتلة النقدية بمفهومها الواسع، ويرمز لها بالرمز M_2 .
 - المتغير المستقل المعبر عن السياسة المالية : هي النفقات العامة، ويرمز لها بالرمز DG.
- حيث يأخذ النموذج شكل المعادلة الرياضية التالية:

$$BP = f(M_2, DG) \dots \dots \dots (1)$$

وبالتالي يكون الشكل القياسي للمعادلة رقم (1) كما يلي:

$$BP = \beta_0 + \beta_1 (M_2) + \beta_2 (DG) + \varepsilon$$

حيث: β_0 ثابت، المعلمة β_1 ، β_2 هي عبارة عن مرونة للكتلة النقدية M_2 والنفقات العامة DG على التوالي، ε حد الخطأ العشوائي الذي ينوب على بعض المتغيرات العشوائية التي يمكن أن تؤثر على رصيد ميزان المدفوعات، لكن يصعب قياسها مثل العوامل الأمنية والتشريعية.

2.II- مصادر متغيرات الدراسة :

تم الاعتماد على معطيات بنك الجزائر لبيانات رصيد ميزان المدفوعات BP والكتلة النقدية M_2 ، أما بيانات النفقات العامة DG فتم الاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية، وموقع الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية من خلال قوانين المالية، حيث غطت البيانات فترة الدراسة (1990-2020) لدولة الجزائر.

II - النتائج ومناقشتها :

1.III- دراسة إستقرارية المتغيرات :

توجد العديد من الاختبارات التي تساعد على الكشف على إحتواء السلسلة الزمنية على جذر الوحدة، ومن أهم هذه الاختبارات نجد إختبار ديكي فولر المطور (ADF) وإختبار فيليب بيرون (PP)، وفي هذه الدراسة ستستخدم إختبار ديكي فولر المطور.

من خلال إجراء إختبار ديكي فولر المطور (الجدول رقم 1)) نلاحظ أن المتغيرات المستقلة M_2 و DG مستقرة بعد الفروقات من الدرجة الثانية أي أنها متكاملة من الرتبة الثانية، أما المتغير التابع BP مستقرة بعد الفروقات من الدرجة الأولى أي أنه متكامل من الرتبة الأولى، أي لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات، وبالتالي يمكن تقدير نموذج شعاع الإنحدار الذاتي VAR .

III.2- تقدير نموذج شعاع الإنحدار الذاتي :

تعطى نماذج شعاع الإنحدار الذاتي VAR بالصياغة النظرية للوظيفة الاقتصادية على شكل معادلات، كل منها تعطي تفسيرات سببية لظواهر اقتصادية، حيث يمثل النموذج في مجمله أداة قابلة لاختبار النظرية الاقتصادية، وفي سنة 1981 كان سيمس (Sims) أول من جاء بفكرة الإنحدار الذاتي التي هي عبارة عن نظام معادلات لمجموعة من المتغيرات، كل متغيرة هي عبارة عن دالة خطية للقيم الماضية الخاصة بها وقيم المتغيرات الأخرى، بالإضافة إلى القيم العشوائية²⁶، ومن خصائص هذا النموذج إنه لا يتم التمييز فيه بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المفسرة، كما أن التنبؤ باستخدام نماذج VAR أحسن من تلك التي يتحصل عليها من المعادلات الآتية.

III.2.1- تحديد درجة التأخير المثلى :

قبل تقدير نموذج (VAR) وإجراء إختبار السببية يجب أولاً تحديد درجة التأخير المثلى للنموذج، وذلك بالاعتماد على مؤشرات $Akaike (AIC)$ ، و $Schwarz (SC)$ ، حيث نختار فترة التأخير التي تقابل أدنى قيمة لهذه المؤشرات، ومن خلال الجدول رقم (2) لنتائج تحديد فترات التأخير الزمني يتبين أن درجة التأخير المثلى هي الدرجة 2.

III.2.2- تقدير نموذج شعاع الإنحدار الذاتي ($VAR(2)$):

بعدما تم تحديد درجة التأخير المثلى في الخطوة السابقة وهي الدرجة الثانية، نقوم بتقدير نموذج شعاع الإنحدار الذاتي (أو ما يعرف بمتجه الإنحدار الذاتي) ($VAR(2)$)، ومن خلال نتائج عملية التقدير من خلال الجدول رقم (3) يمكننا كتابة المعادلة الخطية للنموذج كما يلي:

$$BP_t = 4.474 + 0.856 BP_{t-1} + 0.095 BP_{t-2} - 0.0006 M_{2,t-1} + 0.003 M_{2,t-2} - 0.009 DG_{t-1} + 0.004 DG_{t-2}$$

$$[1.569] \quad [3.422] \quad [0.414] \quad [-0.129] \quad [0.606] \quad [-1.727] \quad [0.775]$$

$$R^2 = 0.7389 \quad F.statistic = 10.37925 \quad [-] = t.statistic \quad n = 29$$

تفسير نتائج النموذج BP_t (رصيد ميزان المدفوعات للسنة الحالية):

- حساب قيمة t الجدولة، حيث لدينا:

$$t_{n-k-1}^{0.05} = t_{29-2-1}^{0.05} = t_{26}^{0.05} = 2.056$$

من خلال نتائج نموذج BP_t نلاحظ:

- أن معلمة رصيد ميزان المدفوعات للسنة السابقة لها معنوية إحصائية، لأن القيمة المحسوبة لإحصائية ستودنت بالقيمة المطلقة 3.422 أكبر من القيمة الجدولة 2.056 عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على أن رصيد ميزان المدفوعات للسنة السابقة يؤثر على رصيد ميزان المدفوعات للسنة الحالية بشكل طردي.

ويمكن تفسير هذه النتيجة اقتصادياً كما يلي:

وجود علاقة طردية بين رصيد ميزان المدفوعات وقيمته المؤخرة، فالتغير بنسبة 1% في رصيد الميزان خلال السنة السابقة يؤدي إلى تغير طردي بقيمة 0.856 وحدة في السنة الحالية، فوجود فائض في السنة السابقة يؤدي إلى إرتفاع الدخل الوطني وكذلك زيادة عرض النقود، فزيادة حجم الكتلة النقدية المتداولة يؤدي إلى زيادة الادخار المحلي وإنخفاض أسعار الفائدة وبالتالي تشجيع الاستثمارات الجديدة والتي من شأنها أن تؤدي إلى رفع الإنتاج فترتفع الصادرات الوطنية مقابل إنخفاض الواردات، مما يؤدي إلى تسجيل فائض في رصيد ميزان المدفوعات مرة أخرى.

- أن معالم المتغيرات (رصيد ميزان المدفوعات للسنة ن-2، والكتلة النقدية M_2 للسنة السابقة، والكتلة النقدية M_2 للسنة ن-2، والنفقات العامة للسنة السابقة، والنفقات العامة للسنة ن-2)، ليس لهم معنوية إحصائية لأن القيمة المحسوبة لإحصائية ستودنت بالقيمة المطلقة على التوالي: 0.414، 0.129، 0.606، 1.727، 0.775 أقل من القيمة الجدولة لإحصائية ستودنت 2.056 عند مستوى معنوية 5%، وهذا يدل

على أن رصيد ميزان المدفوعات للسنة ن-2، والكتلة النقدية M_2 للسنة السابقة، والكتلة النقدية M_2 للسنة ن-2، والنفقات العامة للسنة السابقة، والنفقات العامة للسنة ن-2 لا تؤثر على رصيد ميزان المدفوعات للسنة الحالية.

- نلاحظ أن $R^2 = 0.7389$ هي نسبة عالية أي أن المتغيرات المستقلة (رصيد ميزان المدفوعات للسنة ن-2، والكتلة النقدية M_2 للسنة السابقة، و الكتلة النقدية M_2 للسنة ن-2، والنفقات العامة للسنة السابقة، والنفقات العامة للسنة ن-2) تفسر المتغير BP رصيد ميزان المدفوعات للسنة الحالية بنسبة 73.89 %، أما الباقي 26.11 % تفسرها عوامل أخرى.

- نلاحظ أن $F.statistic = 10.37925$ أكبر من $f(2, 26, 0.05) = 4.42$ أي أن النموذج له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

III. 3- إختبار السببية :

بعد تقدير النموذج نقوم بدراسة السببية لكل متغيرين على حدا، ويتم تحديد السببية من عدمها بناء على معنوية العلاقة، ومن خلال الجدول رقم (4) لاختبار السببية ل: غرانجر granger نلاحظ أن:

- أن الكتلة النقدية M_2 لا يسبب رصيد ميزان المدفوعات BP لأن القيمة الاحتمالية تساوي 0,6620 وهي أكبر من 0,05؛
- أن رصيد ميزان المدفوعات BP يسبب الكتلة النقدية M_2 لأن القيمة الاحتمالية تساوي 0,0008 وهي أقل من 0,05؛
- أن النفقات العامة DG لا يسبب رصيد ميزان المدفوعات BP لأن القيمة الاحتمالية تساوي 0,2237 وهي أكبر من 0,05؛
- أن رصيد ميزان المدفوعات BP لا يسبب النفقات العامة DG لأن القيمة الاحتمالية تساوي 0,4236 وهي أكبر من 0,05؛
- أن الكتلة النقدية M_2 يسبب النفقات العامة DG لأن القيمة الاحتمالية تساوي 0,0016 وهي أقل من 0,05؛
- أن النفقات العامة DG يسبب الكتلة النقدية M_2 لأن القيمة الاحتمالية تساوي 0,0000 وهي أقل من 0,05.

أما من الناحية الاقتصادية فيمكن تفسير النتائج كما يلي:

- **العلاقة السببية بين M_2 و BP :** وجود علاقة سببية في إتجاه واحد من رصيد ميزان المدفوعات إلى الكتلة النقدية، وبالتالي الزيادة في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد لم تكن لها أي تأثير على رصيد ميزان المدفوعات، في حين كان من المفروض أن التوسع في العرض النقدي يكون له أثار عكسية على رصيد ميزان المدفوعات، باعتباره يؤدي إلى إرتفاع معدلات الفائدة وبالتالي تثبيط الاستثمار والإنتاج، إلا أن ذلك لم يحدث في الاقتصاد الجزائري نتيجة إرتفاع حجم الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع البنكي، حيث بلغت في نهاية 2020 حوالي 6140,70 مليار دج أي ما يمثل أكثر من 34% من إجمالي حجم الكتلة النقدية، وكذلك عدم وجود سوق مالية بإمكانها توظيف أحسن للسيولة النقدية، بالإضافة إلى إرتفاع معدلات التضخم في بعض الفترات، خاصة في التسعينيات من القرن الماضي حيث فاق التضخم سنة 1992 معدل 31%، والتي من شأنها إمتصاص الزيادة في المعروض النقدي.

- **العلاقة السببية بين DG و BP :** حيث لا توجد علاقة سببية في الإتجاهين بين المتغيرين، إذ لم تنجح السياسة الانفاقية المتبعة للحكومة الجزائرية في التأثير على رصيد ميزان المدفوعات، فرغم الزيادة المعتبرة في الإنفاق العمومي خصوصا خلال الفترة (2001-2014) أثناء إطلاق السلطات لبرامج تنمية إستثمارية ضخمة (برنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج توطيد النمو، البرنامج التكميلي لدعم النمو)، إلا أن ذلك لم يكن له تأثير على رصيد ميزان المدفوعات وذلك نتيجة فشل السياسة الانفاقية في رفع الإنتاج الوطني وتنويعه وبالتالي زيادة الصادرات خارج المحروقات وتقليص فاتورة الواردات، بسبب عدم جاذبية مناخ الاستثمار الجزائري وكذلك عدم وجود إرادة سياسية في تنويع الاقتصاد الوطني، ووجود عوائق بيروقراطية، وتطبيق قاعدة 51/49، وعدم إستقرار تشريع الاستثمار، حيث أستغل جانب كبير من هذا الإنفاق في شراء السلم الاجتماعي، إذ بلغت على سبيل المثال قيمة التحويلات الاجتماعية في قانون المالية لسنة 2020 حوالي 1797.6 مليار دج، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الفساد وتحويل موارد مالية معتبرة إلى الخارج عن طريق تضخيم الفواتير وغيرها من الطرق، بالإضافة إلى الإفراط في الاستيراد مما جعل رصيد ميزان المدفوعات يسجل عجزا مزمنًا خلال الفترة (2014-2020)، حيث بلغت ذروة هذا العجز سنة 2015 بمقدار 27,54 مليار دولار.

- **العلاقة السببية بين M_2 و DG :** حيث توجد علاقة سببية في الإتجاهين بين المتغيرين، إذ يؤثر المعروض النقدي في حجم النفقات العامة للدولة والعكس صحيح، بحيث أن إنتهاج السلطات النقدية لسياسة نقدية توسعية يؤدي إلى إنخفاض أسعار الفائدة وبالتالي تشجيع الاستثمار والإنتاج عن طريق الزيادة في منح القروض للاقتصاد وبالتالي زيادة النفقات العامة، والعكس صحيح في حالة تطبيق سياسة نقدية إنكماشية، أما بالنسبة للزيادة في النفقات العامة خاصة الزيادة في الرواتب والتحويلات الاجتماعية بالمقارنة مع حجم الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى ضغوط

تضخمية قد لا يتمكن البنك المركزي من السيطرة عليها من جهة، ومن جهة ثانية هذه الزيادة قد ينتج عنها تمويلا بالعجز أو تمويلا تضخميا، والذي يعد إصدار نقديا جديدا، أو يؤدي إلى اللجوء إلى إحدى أدوات السياسة النقدية غير التقليدية والمتمثلة في التيسير الكمي أو ما يعرف بالتمويل غير التقليدي كما هو الحال خلال الفترة (2017-2019) حيث تم طبع ما قيمته 6555.2 مليار دج أي حوالي 55 مليار دولار.

IV- الخلاصة :

يعتبر التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية من أهم الآليات الفعالة التي يمكنها أن تخفف من حدة الاختلالات الاقتصادية كتراجع معدلات النمو الاقتصادي وتزايد معدلات التضخم والبطالة، وفي سبيل تنفيذ هذا التنسيق يقوم بنك الجزائر بتصميم وتنفيذ السياسة النقدية الملائمة، كما تقوم وزارة المالية من جهة أخرى بوضع وتطبيق السياسة المالية المناسبة، ومن خلال هذه الدراسة حاولنا قياس أثر التنسيق بين أدوات السياستين النقدية والمالية على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، ومن أجل ذلك تم استخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR)، بالاعتماد على ثلاثة متغيرات وجاء إختبار الفرضيات وأهم نتائج الدراسة والتوصيات كما يلي:

IV-1- إختبار الفرضيات: اعتمادا على ما تقدم من الدراسة نستطيع الإجابة على فرضيات الدراسة التي تم طرحها في المقدمة كما يلي:

1-الفرضية الأولى: "السياستين النقدية والمالية أثر على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)"، من خلال نتائج الدراسة القياسية يمكن نفي صحة هذه الفرضية للأسباب التالية:

- وجود علاقة سببية في إتجاه واحد من رصيد ميزان المدفوعات إلى الكتلة النقدية M_2 ؛
- لا توجد علاقة سببية في الإتجاهين بين رصيد ميزان المدفوعات والنفقات العامة.

2-الفرضية الثانية: "توجد علاقة سببية في الإتجاهين بين الكتلة النقدية M_2 والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)"، من خلال نتائج الدراسة القياسية يمكن إثبات صحة هذه الفرضية للأسباب التالية:

- توجد علاقة سببية في الإتجاهين بين الكتلة النقدية M_2 والنفقات العامة، إذ يؤثر المعروض النقدي في حجم النفقات العامة للدولة والعكس صحيح.

IV-2- نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة طردية بين رصيد ميزان المدفوعات وقيمته المؤخرة، فالتغير بنسبة 1% في رصيد الميزان خلال السنة السابقة يؤدي إلى تغير طردي بقيمة 0.856 وحدة في السنة الحالية؛

- وجود علاقة سببية في إتجاه واحد من رصيد ميزان المدفوعات إلى الكتلة النقدية M_2 ؛

- لا توجد علاقة سببية في الإتجاهين بين رصيد ميزان المدفوعات والنفقات العامة، رغم الزيادة المعتبرة في الإنفاق العمومي خصوصا خلال الفترة (2001-2014) أثناء إطلاق السلطات لبرامج تنموية إستثمارية ضخمة؛

- توجد علاقة سببية في الإتجاهين بين الكتلة النقدية M_2 والنفقات العامة، إذ يؤثر المعروض النقدي في حجم النفقات العامة للدولة والعكس صحيح؛

- عدم حضور حزمة الترتيبات المؤسسية اللازمة للتنسيق بين السياستين النقدية والمالية كاملة في الاقتصاد الوطني وغياب الكثير منها، ما تسبب في تراجع أداء السياستين في ضبط الاختلالات الاقتصادية وتحقيق التوازن الاقتصادي العام.

IV-3- توصيات الدراسة: مما سبق يمكن أن نقترح بعض الحلول كعلاج للسلبيات التي توصلت إليها نتائج الدراسة على شكل توصيات نوردها في النقاط التالية:

- تجنب التضارب بين أهداف وأدوات السياستين النقدية والمالية، من خلال إتخاذ الإجراءات والترتيبات اللازمة التي تضمن تنسيق دائم ومستمر بين السياسة النقدية والسياسة المالية، مما يخدم الاقتصاد الوطني خاصة إبان الأزمات؛

- ضرورة ضبط السياسة الاقتصادية الكلية بما يتناسب مع واقع الاقتصاد الوطني، مع العمل على تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي على حد السواء، فتحقيق أحدهما دون الآخر يؤدي إلى تعميق الاختلال الثاني مما يؤثر على توازن الاقتصاد الوطني ككل؛

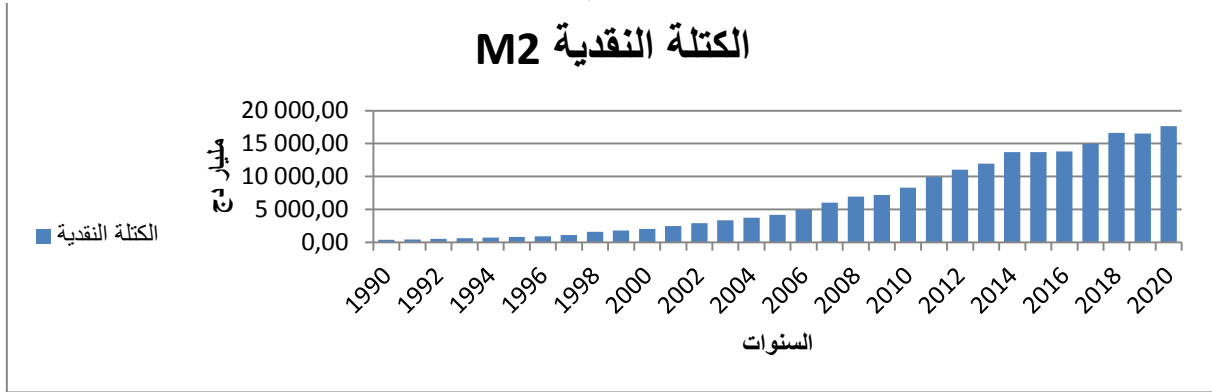
- إدخال آليات جديدة للسياسة النقدية مع إمكانية تكييفها مع خصوصيات العمليات البنكية لاسيما الصيرفة الإسلامية والتمويل الأخضر، وهي أحكام من شأنها ضمان نجاعة أكثر للسياسة النقدية وتعزيز إنتاجها؛

- تكييف السياسة المالية مع الإصلاحات الأخيرة للمالية العمومية المتمثلة في القانون العضوي رقم 15/18 المؤرخ في 02/09/2018 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم وجميع المراسيم التنظيمية المنبثقة عنه.

- ضرورة تحيين النصوص التنظيمية والتطبيقية (أنظمة وتعليمات بنك الجزائر) بعد صدور القانون رقم 09/23 المتضمن القانون النقدي والمصرفي.

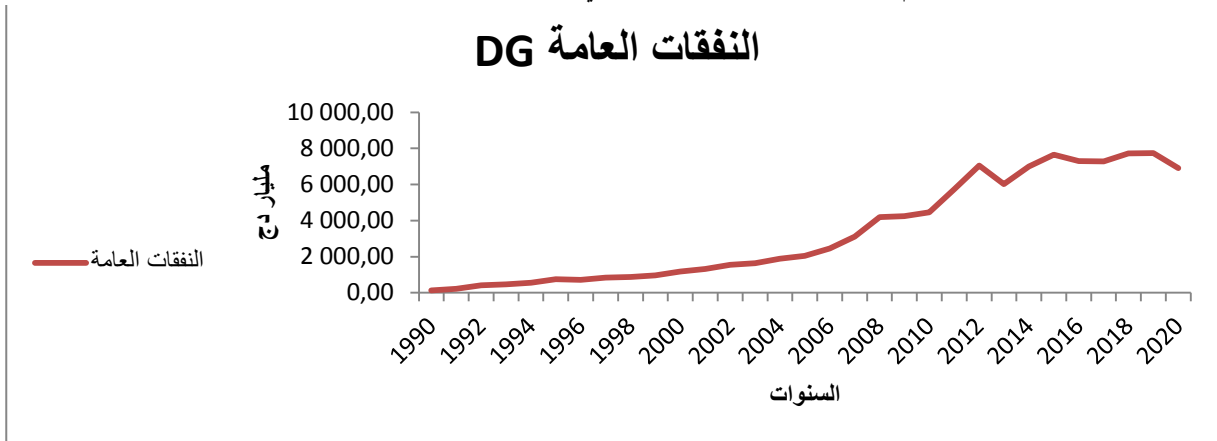
- ملاحق:

الشكل رقم (1): تطور الكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)



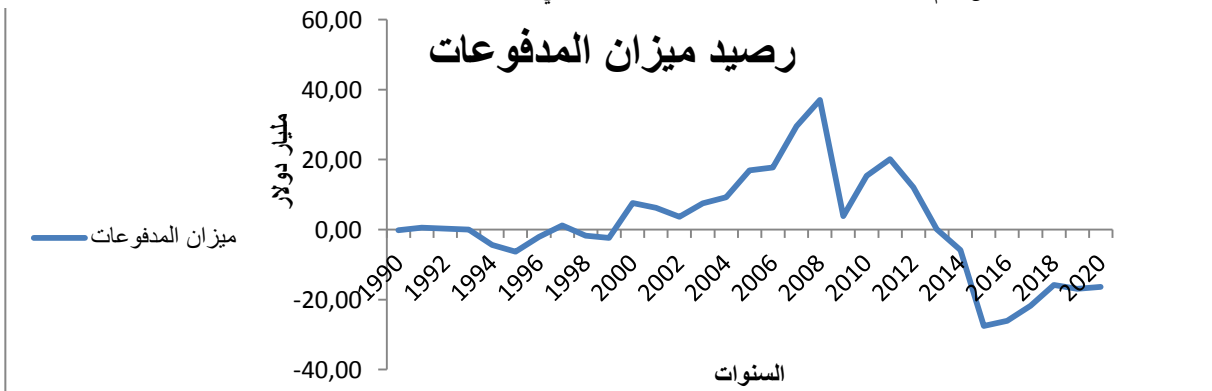
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excelle من خلال إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات على الخط: https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH13_Monnai_Credit1962_2020Ar.pdf (تاريخ الزيارة 2023/04/05)

الشكل رقم (2): تطور النفقات العامة DG في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excelle من خلال إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات على الخط: https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12_Finance_Public1962_2020Ar.pdf (تاريخ الزيارة 2023/04/05)

الشكل رقم (3): تطور رصيد ميزان المدفوعات BP في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excelle من خلال إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات على الخط: https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/09/Bulletin_retro_juin_2022.pdf (تاريخ الزيارة 2023/04/05)

الجدول رقم (1): نتائج اختبار جدر الوحدة باستخدام ADF

اختبار ADF ل BP بعد الفروقات الثانية		اختبار ADF ل BP بعد الفروقات الأولى		اختبار ADF ل BP في المستوى		
Prob	t-Statistic	Prob	t-Statistic	Prob	t-Statistic	
/	/	0.0000	-5.775903	0.1136	-1.542719	النموذج الرابع
/	/	0.0001	-5.696711	0.5267	-1.486282	النموذج الخامس
/	/	0.0004	-5.691386	0.7429	-1.662282	النموذج السادس
اختبار ADF ل M2 بعد الفروقات الثانية		اختبار ADF ل M2 بعد الفروقات الأولى		اختبار ADF ل M2 في المستوى		
Prob	t-Statistic	Prob	t-Statistic	Prob	t-Statistic	
0.0003	-4.050958	0.8161	0.499905	0.0735	-1.767380	النموذج الرابع
0.0025	-4.336226	0.5864	-1.355522	0.5388	-1.454288	النموذج الخامس
0.0064	-4.598314	0.9827	-0.373340	0.3434	-2.458504	النموذج السادس
اختبار ADF ل DG بعد الفروقات الثانية		اختبار ADF ل DG بعد الفروقات الأولى		اختبار ADF ل DG في المستوى		
Prob	t-Statistic	Prob	t-Statistic	Prob	t-Statistic	
0.0000	-7.196433	0.3693	-0.778044	0.1162	-1.529086	النموذج الرابع
0.0000	-7.053121	0.7918	-0.836061	0.2958	-1.973555	النموذج الخامس
0.0000	-7.389348	0.9911	-0.136891	0.2305	-2.738700	النموذج السادس

Prob.* t-Statistic

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews 9

الجدول رقم (2): نتائج تحديد فترات الإبطاء الزمني

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-631.4949	NA	2.03e+15	43.75827	43.89971	43.80257
1	-529.6618	175.5743	3.38e+12	37.35598	37.92176	37.53318
2	-507.9029	33.01340*	1.43e+12*	36.47606*	37.46617*	36.78615*

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews 9

الجدول رقم (3): نتائج اختبار سببية غرانجر

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 03/25/23 Time: 02:54
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

Dependent variable: BP			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
M2	0.825077	2	0.6620
DG	2.995215	2	0.2237
All	6.782449	4	0.1478
Dependent variable: M2			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
BP	14.36068	2	0.0008
DG	22.47661	2	0.0000
All	30.89139	4	0.0000
Dependent variable: DG			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
BP	1.717991	2	0.4236
M2	12.64502	2	0.0016
All	26.40991	4	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews 9

الجدول رقم (4): تقدير نموذج VAR(2)

	BP	M2	DC
BP(-1)	0.856145 (0.25017) [3.42232]	31.72741 (9.93113) [3.19474]	10.46431 (1.0093) [0.95050]
BP(-2)	0.085602 (0.23073) [0.41435]	-8.819973 (9.15233) [-1.07212]	-1.265162 (0.15337) [0.12460]
M2(-1)	-0.000657 (0.00507) [-0.12955]	0.808611 (0.20143) [4.01445]	0.751763 (0.22329) [3.36672]
M2(-2)	0.003041 (0.00502) [0.60503]	0.009685 (0.19924) [0.04862]	-0.769293 (0.22094) [3.48353]
DC(-1)	-0.000138 (0.00529) [-1.72788]	-0.438121 (0.20996) [-2.08672]	0.423807 (0.23275) [1.82086]
DC(-2)	0.004001 (0.00516) [0.77599]	0.969399 (0.20471) [4.73559]	0.557278 (0.22693) [2.45574]
C	4.474648 (2.85102) [1.56949]	172.9861 (113.181) [1.52841]	104.5057 (125.468) [0.83293]
R-squared	0.738951	0.997071	0.984568
Adj. R-squared	0.607763	0.996273	0.980360
Sum sq. resid	1736.186	2739298	3366347
S.E. equation	8.888989	352.8677	391.1723
F-statistic	10.37925	1248.328	233.9406
Log likelihood	-100.5021	-207.2600	-210.2488
Akaike AIC	7.413977	14.7765	11.79258
Schwarz SC	7.743974	15.10559	15.31272
Mean dependent	1.414883	6553.14	3595.559
S.D. dependent	15.42085	679.710	2791.233
Determinant resid covariance (dof adj.)		7.50E+11	
Determinant resid covariance		3.27E+11	
Log likelihood		-507.9029	
Akaike information criterion		36.47608	
Schwarz criterion		37.46617	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews 9

- الإحالات والمراجع :

- ¹ - أمينة مغلاوي (2016)، الكفاءة النسبية للسياستين المالية والنقدية على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1992-2014)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص.ص. 1-242.
- ² - Lumengo Bonga-Bonga, (2018, August), **Fiscal Policy, Monetary Policy and External imbalance : Cross-country evidence from Africa's three largest economies**, *the journal of international Trade and Economic Development* , Volum 28, Issue 02 , pp. 123-136. On line: <https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/09638199.2018.1507045> (visited 30/09/2023).
- ³ - كريم بوروشة (2019)، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر (1990-2016)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة ورقلة، ص.ص. 1-297.
- ⁴ - عادل مختاري، أحمد بن البار (2021)، انعكاسات صدمات السياستين النقدية والمالية على التوازن الخارجي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 1990-2019 باستخدام منهجية (SVAR)، مجلة المقيزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 01، الجزائر: المركز الجامعي أفلو، ص.ص. 301-320. على الخط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/650/5/1/157185> (تاريخ الزيارة 2023/09/30).
- ⁵ - عبد الرزاق بن عمرة، عبد العزيز مقراني (2021)، دراسة قياسية لأثر السياسات المالية والنقدية على التوازن الخارجي في الجزائر 1990-2018. مجلة الاقتصاد الجديد ، المجلد 12 ، العدد 04 ، الجزائر: جامعة خميس مليانة ، ص.ص. 654-672. على الخط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/296/12/4/166417> (تاريخ الزيارة 2023/09/30).
- ⁶ - إياد عبد الفتاح النصور (2013)، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، (المجلد الأول)، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، ص.ص. 256.
- ⁷ - عبد المجيد قدي (2006)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة 3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص.ص. 53.
- ⁸ - جميل هيل عجمي الحناي (2014)، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة 2، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ص.ص. 267.
- ⁹ - عباس كاظم الدعيمي (2010)، السياسات المالية والنقدية، الطبعة الأولى، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ص.ص. 49.
- ¹⁰ - سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني (2010)، النقود والبنوك والمصارف المركزية. الأردن: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص.ص. 263.
- ¹¹ - هيكل عبد العزيز فهمي (1986)، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ص.ص. 355.
- ¹² - Faizul, Ariff Ali. (2001), **Monetary And Fiscal Policy Co-ordination In Fiji**, working paper 2001/01, Economics departement, Reserve Bank of Fiji, Suva, Fiji, May 2001, p.09.
- ¹³ - Marszlek Pawel (2003), **Coordination of monetary and fiscal policy**, Economics and Business Review ,Volum 3, n° 2, pp. 40-51. On line: <https://journals.ue.poznan.pl/eb/article/view/497/391> (visited 30/09/2023).
- ¹⁴ - عصام السيد علي خطاب (2004)، التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، مصر: كلية جامعة حلوان، ص.ص. 5.

- ¹⁵ عبد الجليل شليق، عزى خليفة، صابرينة عيشون (ديسمبر 2019)، ملتقى دولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحوى رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، إستيفاء الترتيبات المؤسسية للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر في ظل الاصلاحات، الجزائر: جامعة حمه لخضر الوادي، ص.539.
- ¹⁶ معروف هوشيار (2006)، تحليل الاقتصاد الدولي، الاردن: دار جرير للنشر والتوزيع، ص.235.
- ¹⁷ زينب حسين عوض الله (2003)، العلاقات الاقتصادية الدولية، مصر: دار القدر للطبع والنشر، ص.200.
- ¹⁸ السيد محمد أحمد السريتي (2009)، إقتصاديات التجارة الخارجية، مصر: مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، ص.197.
- ¹⁹ القانون رقم 10/90، يتعلق بالنقد والقرض، مؤرخ في 14 أبريل 1990، ج.ر.ج.د.ش، العدد 16، صادر في 1990/04/18.
- ²⁰ الامر رقم 11/03، يتعلق بالنقد والقرض، مؤرخ في 26 أوت 2003، ج.ر.ج.د.ش، العدد 52، صادر في 2003/08/27.
- ²¹ الامر رقم 04/10، يعدل ويتمم الامر رقم 11/03 يتعلق بالنقد والقرض، مؤرخ في 26 أوت 2010، ج.ر.ج.د.ش، العدد 50، صادر في 2010/09/01.
- ²² القانون رقم 10/17 يتم الامر رقم 11/03 يتعلق بالنقد والقرض، مؤرخ في 11 أكتوبر 2017، ج.ر.ج.د.ش، العدد 57، صادر في 2017/10/12.
- ²³ عبد الجليل شليق، عزى خليفة، صابرينة عيشون (ديسمبر 2019)، ملتقى دولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحوى رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، إستيفاء الترتيبات المؤسسية للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر في ظل الاصلاحات، الجزائر: جامعة حمه لخضر الوادي، ص.554.
- ²⁴ النظام رقم 02/09، يتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدائها وإجراءاتها، مؤرخ في 26 ماي 2009، ج.ر.ج.د.ش، العدد 53، صادر في 2009/09/13.
- ²⁵ عبد الجليل شليق (2018)، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014م دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.98.
- ²⁶ عثمان نزار، منذر العواد (2012)، استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 02، سورية: جامعة دمشق، ص.ص 337-360. على الخط: <https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-664511> تاريخ الزيارة (2023/10/07).

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

فاتح غطاس (2023)، أثر التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية على ميزان المدفوعات في الجزائر- دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة (1990-2020)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 10 (العدد 02)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 63-78.



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا ل رخصة المشاع الإبداعي نسب المُنصَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مرخصة بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المُنصَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0).



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.

Algerian Review of Economic Development is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**.